

الفصل الخامس

الزراعة في بلاد العرب في عهد آل عثمان

١ — التطور الزراعي ونظامه الحكومي :

جرى العرب منذ فتحوا الفتوح ، على نظام « من أحيا أرضا مراتا فهي له » ، فأقبل الناس على الزراعة . وأما الأراضي المزروعة فإن بعض الفاتحين العرب من قادة وأجناد ساءرت نفوسهم المطامع بقسمتها فيما بينهم ؛ ولكنهم مع ذلك أرادوا أن يتقيدوا بأمر عمر ابن الخطاب ، فرفعوا إليه هذا المطلب ، ولكن الخليفة خفف إلى توجيه أوامره إلى عمرو بن العاص فاتح مصر ، وسعد بن أبي وقاص فاتح العراق ، يحذرهما من استجابة طلب المجاهدين ، ويأمرهما بالانقياد للمزارع والأراضي في حوزة أصحابها أهل البلاد ، يستثمرونها بكل حرية ، فنسفيد الحكومة من خبرتهم ، وتتغذى الخزانة من خراجها . وقد وقف الخليفة عمر موقفا حازما في هذا الشأن حيال الصحابة أيضا من أهل شوره ، الذين كانوا يحاولون إقناعه أن يبدل رأيه هذا ، قصد مكافأة المجاهدين بهذه الأراضى وتنشيطهم . وأما آل عثمان فما تقيدوا بعدل عمر ، بل إنهم مشلوا اعتمدوا على نظام الحكم العسكرى المطلق في إدارة البلاد التي كانوا يفتحونها ، جعلوا أراضى ومزارع تلك البلاد من نصيب الأجناد أيضا . وقد وصف جودت باشا في تاريخه إدارة السلطنة في ذلك العهد ، بقوله : « وكانت الإدارة في حوزة الأمراء العسكريين ، وهم مرجع السلطة العسكرية أيضا ، فكان أمراء السناجق إبان الحرب هم الضباط الأمرين ، كما أن أمراء الأمراء كانوا رؤساء الفرق . أما أمراء الإيالات فكانوا المرجع الأعلى ، وعلى عاتقهم تقع مهمة تنظيم الجند ، وبمقتضى عرضهم للباب العالى تمنح التوجيهات والرتب . على أن أمراء الأمراء كانوا يوجهون « المراتبات المحلولة » إلى مستحقها ، وتصدر الإرادة السنية بذلك ، استنادا إلى التماساتهم .

والمتصود بالمرتبات المحلولة هنا ، الأراضى الزراعية التى كانت تمنح للفرزة والجنود ، وهى على قسمين : فمنها ما كان يسمى «زعامت» ، ومنها ما كان يسمى «التيمار» . على أن هذه المزارع التى كانت الغاية من توزيعها على الأجناد مكافأتهم وتنشيطهم ، لم تلبث أن صارت إلى البوار ، وتحولت تدريجاً إلى أملاك خاصة ، استقل بها أهل النفوذ فى السلطنة ، ولا سيما الحكام والوزراء ، ووقفوها على أعقابهم .

وربما كان رستم باشا الصدر الأعظم صهر السلطان سليمان القانونى أول من ارتكب هذه البدعة ، ثم استفحل أمرها بعده إلى حد أن وزراء السلطان مراد الثالث وجهوا الزعامت والتيمار إلى خدمهم . ومن السهل معرفة مصير مزارع كانت تنتقل من أيدي الجنود إلى أيدي الخدم ، وكان يتولى زرعها واستغلالها أمثال هؤلاء الجهال .

يضاف إلى ذلك فوضى الضرائب ؛ فإن الفاتحين الأولين من سلاطين آل عثمان كانوا يجرون فى جباية المكوس المرتبة على الأراضى المزروعة على سنة العرب ، فيستوفون العشر فقط ، بيد أن عمالهم وجباة الدولة ، ما كانوا يتقيدون بالنظام ، بل يجورون ويظلمون . فبدأ للسلطان محمد الفاتح أن يجرى فى صدد استيفاء الضرائب المقررة على طريقة التلزيم ، رغبة منه فى دفع الخلل ورفع الشكاوى .

بيد أن التلزيم نفسه لم يلبث أن اعتوره سوء الاستعمال أيضاً ، ولا سيما منذ عهد السلطان سليمان القانونى ، حتى إن الصدر الأعظم رستم باشا المشار إليه ، عهد إليه فى تلزيم الإيالات والإقطاعات فضلاً عن الضرائب .

ومتى علمنا بأن هذه الالتزامات سواء أكانت للإيالات أم للضرائب ، إنما يتوخى المقبلون عليها المكاسب ، قدرنا من فورنا قدر إرهاب هؤلاء للشعب فى بلاد مترامية الأطراف ، إلى حد لا يمكن معه إجراء أية مراقبة . على أن هذه الالتزامات وإن كانت تجرى على طريقة الخراج ، إلا أنها كانت تتم

فى الواقع بمواطأة بين الملتزمين وبين الوزراء والحكام . وكان الملتزمون كثيرا ما يقترضون الأموال من صيارف غلطة بالآستانة بربا فاحش ، ثم متى بلغوا مقر التزامهم تفننوا بأساليب الإرهاق والاختلاس ، يحمى ظهورهم شركاؤهم من الحكام والوزراء .

أما مجلس الولاية الذى كان يؤلف من أعيان البلاد ، فكان أعضاؤه خشبا مسندة ، إما لجهلهم أو لخوفهم من الحاكم ؛ بل كان بعضهم مطية للإضرار بمواطنيهم . ويقول أوسون Ohsoon « إنه كان فى أيام السلطان محمود الثانى اثنان وعشرون لواء ملزمة لعمال طوال حياتهم ، وكان هؤلاء العمال يلزمون الإقطاعات التى فى ألويتهم ، هذا فضلا عن ثلاث ولايات كانت وقتئذ ملزمة لحكامها الباشوات » .

وقد بسط دو فالى De valey تأثير هذه الفوضى الإدارية والمالية ، وأجملها جودت باشا بقوله : « ولما أبى الأعيان أصحاب الدين والإنصاف التقدم لأخذ الالتزامات ، تراحم عليها حثالة الناس ، فكان هذا سببا آخر لخراب القرى والمزارع مثلما خربت المدن ، ومصدرا لدفع الرعية إلى مهاوى الفقر » .

كل ذلك كان حافزا للسلطان محمود الثانى الذى اعتزم القيام بالإصلاح بعد قضائه على الإنكشارية ، لأن يصدر إرادة سنية فى سنة ١٨٢٦ يمنع فيها تلزيم الولايات مدى العمر ، حاضرا على الوالى أن يكون ملتزما .

ثم لما أصدر السلطان عبد المجيد الأول خطى كاخانة (١٨٣٩) وهمايون (١٨٥٦) ألغيت بمقتضاها بعض ضروب الالتزام . ولم تكتف الحكومة بإصلاح أصول جباية الضرائب ، بل عمدت إلى إصلاح الضرائب نفسها ، على أساس العشر ويركو الأرض ؛ ولكنها إذ لم تجد وسيلة لإبطال تلزيم الأعشار ، قامت سنة ١٨٧٠ بإصلاح أساليب استيفائها . على أن هذه النظم والقوانين ما كان بوسعها أن تستأصل الخلل الذى استقر

مع الزمن ، هذا فضلا عن أن الأحوال المالية بالإضافة إلى المفاجآت السياسية ، لم تترك للسلطنة الفرصة للعناية الخاصة بتنشيط الزراعة ، ومباشرة أعمال الري والسدود .

والآن وبعد أن أجبنا الكلام على أحوال السلطنة ، نعود إلى التخصيص ، فلم بشئون كل قطر على حدة .

ب. — الزراعة في مصر :

« إن مصر هبة النيل » قال هذا هيرودت . وهو في الواقع إنما كان يردد ما كان يعلمه كهنة المصريين ، معربا عن الحقيقة المجردة .

بلى ، ليست مصر إلا هذا النهر المبارك ، الذي يجري في وسط واد طويل يبلغ امتداده من مدخل مصر حتى البحر مائة وثلاثة وعشرين مريا متر^(١) على تقدير أمير الألاى جاكوتان Jacotin .

وقد أيد هذا إستيف Esteve في كتابه « وصف مصر » حيث قال :
إنما يرجع الفضل في وجود الزراعة بمصر إلى فيضان النيل ، ولولاه لما أخصبت تربتها ، بل كانت عرضة للرمال ؛ وإن درجة الفيضان في هذا القطر ، هي المقياس الوحيد للحاصل الزراعية .

فمصر إذا هي قطر زراعي قبل كل شيء آخر ، كانت ولا تزال كذلك .
وبينما كانت العراق ميدان فتن بين المتنازعين على المناصب ، وكانت بلاد الشام ساحة حرب بين المسلمين والصليبيين ، كان هذا القطر منصرفا إلى الزراعة يوفيهما حقها ، ويستثمر خيراتها .

ثم كان من نصيبه الدخول في حوزة آل عثمان في أوائل القرن السادس عشر ، فما تبدل مستوى نشاطه في الحقل الزراعي برغم تبدل الحكام ؛ وليس أدل على ذلك من خراج مصر في ذلك الحين ، وما كان يترتب منه على القسم الزراعي ، وكان يقدر بمليون جنيه مصرى .

(١) الميرامتر المربع : يعادل ١٠٠٠٠٠٠ هكتار .

وقد ظل هذا المرتب على حاله مع زيادة طفيفة في عهد السلاطين العثمانيين محمد وأحمد ومصطفى ، وذلك خلال القرن السابع عشر . بيد أنه لما صار الحكم إلى المماليك البكوات ، الذين حكموا باسم آل عثمان وتحت إشرافهم ، لحق الأهالي الذل والإهانة ، على رواية على باشا مبارك في الخطط الجديدة التوفيقية ، قال : « فقد هاجر كثير منهم إلى الديار الشامية والحجازية وغيرها ، وخربت البلاد ، وتعطلت الزراعة من قلة المزارعين ، وعدم الاعتناء بتطهير الجداول والخليجان ، الذي عليه مدار الخصب » . ولما احتلت الحملة الفرنسية البلاد المصرية ، كان حالها لا يزال على ما وصف على باشا .

على أن الفرنسيين ، برغم إمعانهم في درس المشروعات الإصلاحية لمصر ، ووضع برامجها ، تعذر عليهم مع ذلك تحقيق أى مشروع منها ، لأنهم لم يتمتعوا هنالك بشيء من الاستقرار . بل إن الأراضي المستغلة تناقصت مساحتها في عهدهم ، وتناقص خراجها إلى ما يعادل ٦١٣ ، ٨٩٦ جنيها فقط ، ثم أخذت الفلاحة تنتعش وتزدهر منذ صار حكم مصر إلى الأسرة المحمدية العلوية ، لأن محمد على باشا خف إلى إنقاذ الفلاح من مخالب الملتزمين ، وصرف عنايته إلى الزراعة وإصلاح شئونها ، فكان من مساعيه جلب بزور القطن من سورية وغيرها ، والنيلة من الهند ، كما استقدم العمال الفنيين من شتى البلاد ، وأكثر من غرس الأشجار . وعلى رواية باتن Paten إن موارد الأقطان وحدها التي عني هذا الوالى بزراعتها ، مكنته من الثورة على الباب العالي . وعلى رواية كلوت بك بلغ خراج الزراعة سنة ١٨٣٣ م : ٩٢٢,٨٤,١٠ جنيها مصريا ، وهذا المبلغ وإن كان لا يدل على تحسن محسوس في الزراعة ، ولكنه كان مع ذلك بمثابة باكورة تقدم ظهر فيما بعد ، وخصوصا أيام الخديو إسماعيل باشا ؛ ويرجع الفضل في ذلك إلى الأخذ بالأساليب الفنية الحديثة ، بالإضافة إلى الاستقرار السياسى . هذا ، وكان

وادی النيل . وفى ذاك الوجه البحرى ، خاضعا لنظام الرى القديم ، الذى يرجع إلى آلاف السنين . ولما وجد محمد على باشا الكبير نفسه حرا طليقا ، قرر تغيير هذا النظام ، فأمر مهندسيه ، وعلى رأسهم « لينان » و « موجل » سنة ١٨٤٥ م ، بإقامة القناطر الخيرية ، فكانت باكورة الأعمال الهندسية على النيل : ومع أن هذه القناطر بقيت معطلة لظهور عيوب فى تصميماتها ، فإن ذلك لم يثبط الخديو إسماعيل عن مواصلة السعى للاستفادة من النهر استفادة حقا ، فعمد إلى إنشاء الترعة الإبراهيمية ، وهى أكبر وأطول ترعة فى العالم ؛ كما أنه اهتم بإقامة المضخات على النيل نفسه .

هذا ، وكانت بريطانيا العظمى قد انتدبت مستر كليف سنة ١٨٧١ م لدرس مالية مصر ، فجاء فى تقريره الذى رفعه إليها : « إن الأراضى المزروعة بلغت وقتئذ ١٠٧ ، ٨٠٥ ، ٤ فدان ، وإن الأراضى القابلة للزراعة والباقية دون استغلال تبلغ ٩٨٠ ، ٠٠٠ ، ١ فدان » على أن بعض المؤرخين روى أن الحملة الفرنسية أحصت أراضى مصر المزروعة ، فكانت تناهز ٢٧٩ ، ٥٤١ ، ٤ فدان . فإذا صح هذا الرقم تكون الزيادة فى الأراضى المزروعة حتى عام ١٨٧١ م قليلة جدا ، خلافا لما رواه مستر كليف المذكور حيث قال : « وإن مساحة الأراضى المزروعة زادت خلال الثلاث عشرة سنة التى قضاها الخديو إسماعيل فى الحكم ٣٣ ، ٥ ٪ . على ما كان من قبل » .

هذا ، وقد دخلت زراعة وادى النيل عهدا جديدا فى أثناء حكم خلفه الخديو توفيق باشا وما بعده . وذلك من جراء تقدم العلوم الزراعية الحديثة وأواخر القرن التاسع عشر ، وما رافقها من اختراعات قلبت أساليب الفلاحة رأسا على عقب ، وخصوصا أن الاحتلال الإنكليزى لمصر عمل على تسهيل أسباب الاستفادة من هذه العلوم والاختراعات .

وقد عنيت مصر منذ ذلك الحين بالمنشآت الزراعية . وفى سنة ١٨٨٩ م قامت مدرسة الزراعة فى الجيزة ، وما زالت تتقدم حتى أصبحت اليوم من

أهم كليات الجامعة المصرية، وفي سنة ١٨٩٨م تألفت الجمعية الزراعية الخديوية، وفي سنة ١٩٠٩ أنشئت مصلحة الزراعة، وأصبحت وزارة سنة ١٩١٥م، هذا فضلا عن قيام الأعمال التعاونية.

وعلى هذه الأسس، وبفضل المشروعات المهمة، وخصوصا الخزانات الكثيرة أصبحت المساحة المزروعة أوسع كثيرا مما كانت. كما أن نسبة الإنتاج زادت أيضا على قدر الخبرة والتحول من أساليب الري القديمة إلى الطرق الحديثة، أكثر منها بالنسبة لاتساع الأراضي المزروعة. ففي سنة ١٨٩٢م كانت مساحة الأراضي المزروعة قطنا نحو مليون فدان، محصولها قرابة خمسة ملايين قنطار، فأصبحت هذه المساحة بعد سنين نحو مليون وثلاثة أرباع مليون من الأفدنة ذات محصول يقارب تسعة ملايين قنطار.

ومثل ذلك القمح، فقد كانت مساحة الأراضي المزروعة منه سنة ١٩٠٢م مليوناً وربع مليون فدان، تغل سبعة ملايين أردب فقط، فأصبحت بعد قليل نحو مليون ونصف مليون من الأفدنة، تعطى تسعة ملايين أردب تقريبا، فسجلت مصر بجهود أهلها وحكوماتها نهضة زراعية مباركة، جعلتها في مقدمة البلاد العربية ثروة وعمرانا.

ح — الزراعة في السودان :

يمكن تقسيم بلاد السودان من حيث الثروة الزراعية الطبيعية إلى ثلاث مناطق :

(١) المنطقة الشمالية المتاخمة لمصر، وقد استطاعت بأساليب الزراعة البدائية أن تغل ما يسد حاجة سكانها، وأهم حاصلاتها النخيل والقمح وبعض الفواكه، وشرعت تزرع القطن منذ مستهل هذا القرن.

(٢) المنطقة الوسطى، وهي خصبة التربة، سهلة الري، حافلة بالأنهر والسواقي. ومع أنها تشمل نحو ثلاثمائة مليون من الأفدنة الصالحة

للزراعة ، كانت الزراعة فيها وما زالت مقتصرة على جزء صغير من مساحتها الواسعة ، وهى إنما تعتمد على أساليب الزراعة الأولية ، والأهالى فيها يزرعون لسد حاجاتهم الضرورية وليس للتجار .

٣) المنطقة الجنوبية عند خط الاستواء ، وهى مملأى بالغابات ، وتطفح بمياه المستنقعات ، ومع ذلك تأتى فى المرتبة الثانية من حيث الثروة الزراعية بعد المنطقة الوسطى . وفيها ينمو الموز والأنج «المانجو» والأناناس والباباي عفوا دون زرع .

وقد فكر الإنكليز منذ استعادوا السودان ، أن يجعلوا من تلك البلاد مزرعة للقطن تغذى معاملهم ؛ وقد أثار اللورد كينشرف منذ دخوله البلاد موضوع بناء خزان عند سنار ، وزراعة القطن فى الجزيرة ، وشجعت حكومة الخرطوم السودانين على زراعة القطن ، فأنشأت منذ عام ١٩٠٣ مكتبا للتجارب الزراعية فى مدينة شندى ، ولبى المزارع السودانى هذه الدعوة ، فأقبل على زراعة القطن منذ سنة ١٩٠٠ ، وبلغت المساحة المزروعة منذ سنة ١٩٠٥ : ٨٩٨ ، ٢٣ فداناً .

ومن ثم تحركت لانكشير ، فأنشأت نقابة السودان الزراعية فى سنة ١٩١٠ ، وباشرت زراعة الأقطان فى الريداب والدامر ، وبدأت بزراعة خمسة آلاف فدان فى الجزيرة ، وكانت هذه المساحة تزداد عاماً بعد عام . وخصوصاً بعد أن قامت الحكومة بمشروع كبير لرى أرض الجزيرة فى سنة ١٩١١ ، ساعد على زراعة القطن فى نطاق واسع تحت إشراف شركة السودان الزراعية .

على أن محاصيل القطن فى السودان قدير لها أن تكون فى النتيجة من حظ الإنكليز دون غيرهم ؛ لأن هذه الشركة ومعها شركة كسلا التابعة لها ، هما صاحبتا الحق فى احتكار هذا المحصول . والواقع أن القطن ليس خاضعاً وحده للاحتكار فى السودان ، بل إن الحكومة تشتري بوساطة الشركة

المتحدة من المزارع السودانية إنتاجاته الأخرى ، من فاصوليا و بطاطس وقمح وسمسم ، بأثمان معتدلة ، لتبيحها في أسواق مصر وغيرها بأثمان عالية .

و — الزراعة في بلاد الشام في عهد آل عثمان :

(١) روى خليل الظاهري ، وهو من أهل المئة التاسعة للهجرة ، وعاصر دخول الشام في حوزة السلطنة العثمانية : أنه كان على عهده نيف وألف قرية ومدن صغار في حوران ، وأنه كان في إقليم غوطة دمشق نيف وثلاثمائة قرية ، فضلا عن المدن الصغار وبلدان تشبه المدن ، وأنه كان في وادي التيم وما إليه ، ثلاثمائة وستون قرية .

وقد علق الأستاذ محمد كرد علي في كتابه خطط الشام على هذه الرواية بقوله : « وإذا أحصيت قرى هذه الأقاليم الثلاثة اليوم لاتجد لها في حوران تزيد على أربعائة قرية ومنها الحرب ، وفي الغوطة على خمسين ، وفي وادي التيم على ثلاثين إلى أربعين . وهكذا سائر بلاد الشام ، فإن حلب كان فيها قبل العثمانيين ٣٢٠٠ قرية ، فأصبحت ٤٠٠ في القرن الحادي عشر ، ومنها ما ظل خرابا إلى النصف الأخير من القرن الماضي ، لأن معظم عهد العثمانيين انقضى في مظالم ومغارم ، وكان من جندها ، ولا سيما الإنكشارية في آخر عهدهم ، أدوات تخريب لم يشهد الناس أفظع منها » .

وترجع أسباب انحطاط الزراعة في بلاد الشام ، وخراب دساكرها في العهد العثماني ، إلى أسباب متعددة تلخص فيما يلي :

- (١) الاعتماد على طريقة تلزيم الأمصار والإقطاعات .
- (٢) كثرة تبدل متولى السناجق وغيرها ، حتى لم يكن في وسع أحدهم مباشرة الإصلاح .
- (٣) قلة الأمن على الأرواح والأموال ، وتعرض أهل البادية للندن وتخريبها .

(٤) النقص في كل من رموس الأموال والأيدى العاملة .

(٥) الفوضى في الضرائب .

(٦) انتقال ملكية المزارع إلى رجال الحكم وذوى النفوذ ، وهم غير قادرين على الفلاحة إلا القليل منها .

(٧) عدم وجود الطرق لنقل المحاصيل .

هذا فضلا عن الفتن الداخلية التى كانت تحدث بين المتولين أنفسهم ، وعدا القتال الذى كان كثيرا ما يقع بين طوائف الأجناد بعضهم مع بعض ، وعلاوة على الغزوات الخارجية التى كانت سورية عرضة لها حيناً بعد حين ، ومنها حملات نابليون الأول وعلى بك الكبير وإبراهيم باشا المصرى ، وغزوات الرهايين .

غير أن لبنان الذى قدر له فى عهد المحننين والشهابيين السلامة من هؤلاء الباشوات والغزاة ، كان أحسن حالا من غيره ، يتجلى لنا هذا بكتاب وضعه سنة ١٧٨٤ فولنى Volney السائح المعروف ، وأسماء : Voyage en Syrie فهو عقب إطرأ نشاط اللبنانيين ، ذلك النشاط الذى حول صخورهم إلى تربة مخصبة ، قال « فأمام هذا المنظر الخلاب نسيت أنى موجود على أرض تركية ، ثم إذ ذكرت هذه الحقيقة فلأقدر ما للحرية من التأثير الكبير فى مقدرة الشعوب » .

(٢) كانت الحبوب على أنواعها والبقول أهم أنواع الزراعة فى بلاد الشام ، ولا سيما القمح والشعير ، وذلك لأنها لا تحتاج إلى الري ، ولا تتطلب رموس أموال كبيرة .

وكانت زراعة القطن وقصب السكر من الزراعات التى تدر على سورية الخيرات ، ومثلها الكرمة والمشمش والزيتون وتوت الحرير . وقد بلغت صادرات بلاد الشام من القطن سنة ١٨٦٩ : ٢،١٠٠،٠٠٠ كيلو ، ثم كان افتتاح قناة السويس فى ذلك العام بداية عهد اضمحلال زراعة

هذا الصنف في بلادنا ، وذلك من جراء المنافسة التي منى بها من قبل قطن مصر وأمريكا .

غير أن الزراعة السورية شرعت منذ صدر القرن التاسع عشر ، تنتعش وتزدهر ، من جراء الإصلاحات الإدارية والعسكرية التي قامت بها السلطنة ، بالإضافة إلى أخذها بأسباب العمران المدني ، فالأنظمة التي وضعها السلاطين محمود وعبد المجيد وعبد العزيز ، التي ترمي إلى إصلاح الشؤون الزراعية ، وذلك بتقرير العدل والأمن وإنصاف المزارع ، رافقتها أحداث جديدة ، ساعدت هؤلاء السلاطين على بلوغ الأمانة . ونحن نجمالها فيما يلي :

أولا : افتتاح قناة السويس ، وهي بتقصيرها طريق الهند عملت على زيادة ارتياد البواخر لمرفئ سورية ، وتسهيل نقل محاصيلها إلى الأسواق التي تحتاج إليها .

ثانيا : بالإضافة إلى تأمين النقل البحري مدت في الأراضي السورية الخطوط الحديدية التي ذكرناها ، وبلغ طولها نحو ألفي كيلو متر ، وفتحت الطرق الكثيرة ، وبلغ امتدادها سنة ١٩١٦ (٣١٤٣ كيلو متر) .

وكان أهم هذه الطرق :

- (١) بيروت — دمشق وقد نال امتيازها الكنت برتوى سنة ١٨٥٧ .
- (٢) حمص — طرابلس سنة ١٨٨٣ .
- (٣) حوران — دمشق سنة ١٨٨٨ .

هذا ، إلى أن حكومة الأستانة تمكنت منذ سنة ١٨٨٩ من توسيع الطرق العامة في سورية ، بمقتضى قانون أصدرته ، خصص عشرة في المئة من ريع البنك الزراعي لتعمير الطريق وتعبيدها .

وبهذه الخطوط الحديدية والطرق ، نشط المزارع والفلاح إلى العمل ،

وذلك بإحياء الأراضي الموات ، وتسميد التربة ، بعد أن كان قد هرب من الزراعة حينما كانت أجور النقل تزيد على أثمان الإنتاج .

ثالثا : دخول رموس الأموال الأجنبية ، وهى فضلا عن قيامها بتعمير المرافق الضرورية ، تسربت إلى أيدي الزارع والتاجر عن طريق المصارف وغيرها .

رابعا : نزول جاليات فى سورية كانوا أعرف من أهلها بأصول الزراعة ، ومنهم الجر كس ومهاجرو أوربة ، فأنشأ هؤلاء مزارع على الطراز الحديث ، كانت نماذج لأهل البلاد .

خامسا : المدارس الزراعية ، فقد أقام الآباء البيض واليهود بفلسطين مدارس للزراعة ومشاتل ، كما أنشأ اليسوعيون فى تعنيل مشاتل أخرى إلى جانب مزارعهم التى قامت على الفن ، ثم تحققت نية حكومة سورية على إنشاء مدرسة سلبية زراعية سنة ١٩١٠ .

بفضل هذه التطورات التى حدثت فى بلاد الشام منذ منتصف القرن التاسع عشر ، وبفضل توافر أسباب النقل العالمية ورخص أجورها ، أخذت الزراعة تتقدم بسورية تقدما مطردا محسوسا ؛ وقد قدر روبن Ruppin إنتاج القمح فيها أواخر عهد آل عثمان بـ ١٢ مليون طن ، والشعير بنصف مليون ، فضلا عن البقول كالفلول والحمص والعدس والسهم وغيرها .

وإلى هذا ، فإن سهولة تصدير الأثمار أفضت إلى زيادة النشجير . فالزيتون تضاعف عدد أشجاره ما بين سنتى ١٨٨٠ و ١٨٨٥ ، ثم ما زالت زراعته تزداد ، والكرمة تكاثرت ، حتى إن مساحة الأراضي المغروسة منها قدرت بنحو ٨٤٧٩٩ هكتارا . وذلك سنة ١٩٠٩ . والتوت أصبح محط الأنظار منذ منتصف القرن التاسع عشر ، حتى بلغ إنتاجه من الفيالج « الشرائق » قبل الحرب العالمية الأولى ستة آلاف طن . ولكن ظهور الحرير الصناعى أفضى إلى كساده ، وجعل الناس يتحولون عنه إلى الحمضيات والموز ، ويقبلون

على زراعتها إقبالا باهرا . فيروت التي كانت سنة (١٩٠٢) تصدر خمسين طنا من البرتقال فقط ، أصبحت تصدر منه سنة ١٩١٠ أربعائة وثمانين طنا . وأما المشمش فلم تقتصر زراعته على دمشق ، بل شملت أنطاكية وفلسطين ، وقد قال القنصل الفرنسي جابرت في أحد تقاريره الرسمية : « إن محصول دمشق من المشمش أصبح سنة ١٨٩١ نحو ٦٦ ألف قنطار ، وكان لا يتعدى في سنة ١٨٨٤ مقدار ٤٥٠٠ قنطار .

هذا بالإضافة إلى نشاط قليل في زراعة القطن ، وإقبال كثير على زرع التبغ . وقد بلغ إنتاجهما قبل الحرب العالمية الأولى : القطن ١,٥٠٠ طن ، والتبغ ١,٥٦٤ طن .

ولكننا مع ذلك لانزعم أن الزراعة في هذه الحقبة بلغت المستوى المطلوب ، وذلك لأن الأراضي السورية التي تعتبر قابلة للاستثمار ، والتي كانت تبلغ مساحتها ١٥٠ ألف كيلو متر مربع ، لم يكن يستثمر منها إلا أربعون ألف كيلو متر مربع تقريبا ، منها ألفا كيلو متر في لبنان .

هـ - الزراعة في العراق :

يخترق العراق نهران عظيمان : دجلة والفرات وتنساب إلى جانبيهما أنهر أخرى وجداول ، جعلت هذا القطر أوفى من مصر في مساحة الأراضي الزراعية : فبينما هذه المساحة لا تتجاوز في أرض الكنانة ٨٥٥٠٠٠٠٠٠ دونم ، فهي في بلاد الرافدين تبلغ ٩٢٥٠٠٠٠٠٠ دونم .

بيد أن الأراضي المروية والصالحة للرى في العراق ، هي دون مافي مصر اتساعا ، وتعادل نحو الثلث منها ، ولا تتجاوز أحد عشر مليون دونم ، ومع ذلك يعتبر العراق قطرا زراعيا ، لأن ثمانين في المئة من أهله يمارسون الفلاحة ، ويعنون على الأكثر بزراعة الحبوب .

فتح العرب العراق في خلافة عمر بن الخطاب ، فسكتب إلى قائد الحملة سعد بن أبي وقاص يأمره بترك الأرضين والأنهار لعمالها ، وذلك برغم معارضة بعض رجال شوراها ، وبرغم هوى بعض أركان الحملة ، فتمتع العراق في صدر الإسلام ، وخصوصا بعد أن استتب الأمر للأمويين بشيء كثير من الاطمئنان والأزدهار .

ثم ما كاد ينتقل الملك إلى ربوعه زمن العباسيين ، ويصبح هذا القطر ألف الوصل بين الشرقين الأقصى والأدنى ، حتى أصاب الزراعة فيه نجاح مرموق ، إلى درجة أن مساحة أراضيه المستغلة بلغت على رواية بعضهم ستة عشر مليون فدان .

غير أن هذا الأزدهار أخذ يضمحل تدريجيا منذ جاء الترك ينازعون العرب والفرس على الزعامة في بلاد العباسيين وقاعدتهم ، وخصوصا منذ انقلبوا إلى القتال فيما بينهم ، مما أطمع المغول وغيرهم في بلاد الإسلام ، وأفضى في النهاية إلى وقوع تلك الكوارث فيها . وحسبنا ذكر هلاكو وتيمورلنك للإشارة إلى فظاعة تلك الكوارث التي ألمت بالعراق .

أجيال أربعة توالى على الشرق الأدنى قبل قيام السلطنة العثمانية ، فكانت القاضية على عمرانه . ولا غرو ، فهل يكون نصيب قطر أمسى ميدانا للقتال غير الخراب ؟ أجل فبسبب تلك الفتن الحالكة ، سدت الترع والأنهر التي كان الخلفاء قد احتفروها وأصلحوها ، وضاع الأمن ، فانصرف الناس عن الزراعة إلى الحروب طوعا أو كرها . وكانت مغبة ذلك مجاعات عامة في العراق وغيرها ، رافقها الغلاء في بعض السنين والوباء ، حتى أكل الناس فيه الميتة والكلاب والسنانير ، على ما رواه ابن العبري وابن الأثير وغيرهما . ولما استولى آل عثمان على العراق كان خصمه قد تحول محلا ، وأصبح محط رحال بدو نجد والجزيرة ، يعبرون الفرات إليه للرعى . هذا ، إلى أن بعد العراق عن دار السلطنة ، وانصرف العثمانيون في الحملة إلى

الحروب عن تعهد سلطنتهم بالإصلاح والعمران ، كل ذلك كان مدعاة لاستمراره على حالة من البوار حتى حين قريب .

ولا نذكر أن مساعي فردية برزت خلال العهد العثماني ، كان القصد منها العناية بالزراعة ، ولكن تلك المساعي لم تثمر على وجه عام ، إما لأنها كانت موضعية أووقعية ، أو أنها كانت من قبيل المظاهر ، يقصد منها العناية بحسب . من ذلك أنه لما استتب الأمر للسلطان سليمان القانوني ، أعار جانب الزراعة عنايته ، فرفع مستوى روف السليمانية ، لوقاية كربلاء من الفيضان ، ثم وسع الترع المعروفة بالحسينية ، وزاد في عمقها . وهو إذ اقتصر على هذه المشروعات لم يكن في الواقع يريد إحياء الزراعة فعلا ، وإنما أراد استرضاء إخواننا الشيعة ، الذين كانوا أنصار الفرس ، وتطبيب خواطرهم .

ثم اقتضت إصلاحات الولاية من بعده على بناء الجوامع ، وترميم المزارات ، وتعهد مالا بد منه من أعمال الري الجزئية . حتى إذا صارت الولاية لحسن باشا في صدر القرن الثامن عشر ، تعدى ذلك إلى مباشرة العمران الحقيقي . فكان في جملة إصلاحاته : أعمال الري ، وإنشاء الجسور ، وشق الجداول والأنهر الصغيرة ، رغبة منه في إسكان العشائر مناطق الحضر . غير أن خلفاء المماليك الذين حكموا العراق حكما شبه مستقل ، عادوا إلى إهمال الزراعة . واستمر الحال على هذا المنوال إلى أن أتيح للسلطنة استعادة الحكم على العراق ، وأخذت في التجديد ، فعرف عهد الولاية منذ ذلك بكثير من الإصلاحات الزراعية . وفي سنة ١٢٧٠ هـ = ١٨٥٣ م نصب على ولاية بغداد رجل لا يزال ذكره عطرا ، وهو محمد رشيد باشا ، الملقب بكوزلكي . ففرض فيها عهدا قصيرا ، ولكنه كان مليئا بالإصلاح . وربما كانت سياسته القائمة على شق الترع الكثيرة ، وتنظيف ما كان

موجودا منها ، وإصلاح الألفية ، ترتكز على شيء من السياسة الحكيمة ،
الرامية إلى توسيع الأصقاع المأهولة ، وزيادة الواردات .

وبخلافه بعد بضع سنين مدحت باشا (١٨٦٩) وهو كما عني
بالإصلاحات العسكرية والمدنية ، اهتم جد الاهتمام بتعمير العراق من
الجهة الزراعية . وفوق ذلك شملت جهوده التي لا تعرف الكلل ،
وسائل الانتقال فأصبح أسطوله المؤلف من زوارق بخارية ، يبحر بين
بغداد والبصرة . وما أشد ما كان لهذه الملاحة من خدمات لإحياء زراعة
العراق ؟ .

كان الفلاح العراقي يؤدي للدولة عن الأرض الأميرية التي يستغلها
ثلاثة أرباع إنتاجها ، فضلا عن الأجرة . وكان هذا الحيف كثيرا ما يفضي إلى
المشادة بين الحكومة والبدو والفلاحين . وقد عمل مدحت باشا على تغيير
هذا القانون ، وبادر إلى قسمة الأراضي الأميرية قطعاً صغيرة ، وعرضها على
الفلاحين للتملك بشروط سهلة ، وكان من نتيجة ذلك أن زادت
الغلال ، وقل التمرد !

ويبدو أن ثروة العراق الزراعية لفتت في ذلك الحين نظر إسماعيل
باشا خديو مصر ، ففكر في أن يكون لبلاد الرافدين نظام للرى ، يقوم على
أساس نظام مصر ، فانتدب وفداً سافر للعراق ، ودرس فيه مواضع السدود
والترع القديمة ، ولا سيما سد الهندية . ولكن أزمة مصر المالية التي
استحكمت حلقاتها أواخر عهد هذا الخديو حالت دون تحقيق أى مشروع .
وكان مركز العراق الاستراتيجي حمل السلطان عبد الحميد الثاني
(١٨٧٦ — ١٩٠٩) على الاهتمام بهذا القطر أيضاً ، ولا سيما أن بريطانيا
العظمى كانت لا تبرح تضاعف نفوذها فيه ، وبالإضافة إلى منح جلالته
للألمان امتياز خط بغداد وامتيازاً آخر للتنقيب عن البترول صحت نيته
على القيام ببعض المشاريع التي تحمي الزراعة . وقد عهد إلى المهندس السير

وليم كوكس أن يدرس في العراق شئون الري . ولكن التقارير المسهبة التي وضعها هذا المهندس ، وبسط فيها ما يمكن تحقيقه من الإصلاحات ، وما ينتظر أن تدرّ من الخيرات ، ذهبت أدراج الرياح ، وذلك بسبب الظروف السياسية والمالية التي كانت تحيق بالسلطنة .

على أن عهد الاتحاديين في تركيا لم يخل أيضا من بعض المشاريع العمرانية في العراق وأهمها تلك السدود التي أقامها رديف باشا في ولاية البصرة لدفع الفيضان . وكذلك سد الهندية على نهر ديالة (١٩١١—١٩١٣) الذي أعاد إلى منطقة الحلة رونقها القديم ، حينما كانت توصف بالفيحاء . ويعتبر هذا السد أهم مشروع للري حتى الآن في العراق .

وفي الجملة ، قد قدر على تركيا أن تجلو عن العراق وأراضيها المستغلة لا تزيد على مليوني فدان ، وسكانه لا يتجاوزون ٢٠٠٠ و ٨٥٠٠ نفس ، على حين أن هذا الرقم يكاد يعادل سكان بغداد وحدها في القرن التاسع عشر ، حين كان عدد سكان العراق وقتئذ يناهز عشرين مليوناً من الناس .

و — الزراعة في جزيرة العرب :

ما ذكرت جزيرة العرب إلا سبق إلى الذهن تصور خاطئ يبرزها للأنظار كأنها صحراء فسيحة ، مليئة بكشبان من الرمال ، خالية من السكان ، اللهم إلا من قبائل بدوية يقوم معاشها على الغزو والنهب . والواقع أن هذه الجزيرة ، وإن كان يغلب على بعض أطرافها هذا الطابع الذي عرفت به ، ولا سيما حيث الصحراء الكبرى الملقبة بالدهناء ، فيما بين نجد وحضرموت وبلاد عمان والحجاز ، والصحراء الصغرى بين الشام ونجد ، فإن فيها مناطق أخرى ، وخصوصاً في السواحل ، أهلة عامرة ذات مزارع كثيرة . وعدا ذلك ففي جزيرة العرب جبال عالية كثيرة الأشجار والمياه ، أهلة بالسكان . ويعتبر جبل السراة وهو الحاجز بين نجد وتهامة من أخصب هذه الجبال ،

ومصدر ثروة اليمن منذ القديم . ففيه عيون جارية تنسكب ، فتشكل أنهارا في أودية متسعة . وقد قال عنها صاحب « الرحلة اليمنية » إنها تزرع ثلاث مرات كل عام . ومنها جبل عمان الشهير بالجبل الأخضر ، فضلا عن غيرهما من الجبال في شمر ونجد والحجاز ، وكلها صالح للزراعة .

وإذا كان خصب بلاد القصيم الواقعة بين شمر والرياض غير معروف على وجه عام ، فمن ذا الذي يجهل ثمار الطائف وهوائها ، حيث يصطف أمراء مكة وسراتها ؟ ومن ذا الذي لا يرى النخيل يغطي أمانة مسقط ؟ بل من ذا الذي يجهل تلك الواحات الخصبة التي تنتشر في أودية الجزيرة الكثيرة الحافلة بالمزارع ، والقرى المشهورة بخصبها وجنتها ، كوادى العقيق ووادى حضرموت ؟ ..

وتدل الآثار والأخبار على أن العرب في صدر الإسلام كانوا يعنون بالزراعة ، ويعتمدون على بلادهم في ادخار مؤنهم . فقد أشار « كتاب وفاء الوفا » في أخبار دار هجرة المصطفى « إلى عيون وآبار كثيرة لم يبق لها أثر في زمننا . وروى الشيخ محمد بيرم أن عشر ماحول المدينة وحدها كان ينتج في خلافة عمر بن الخطاب حوالى أربعمئة ألف أردب من الشعير دون سواه ، فضلا عن بقية الجهات . وعلق على قوله هذا « أنه لو جمع حاصل جميع ما في الحجاز لما بلغ جزءا من مائة من ذلك المقدار . وروى أيضا أن الخليفة المشار إليه حمى في وادى القرى منطقة تكفى لرعى أربعين ألفا من الخيل المسبلة . ثم عمده الخليفة عثمان بن عفان والذين خلفوه إلى زيادة ذلك المقدار أضعافا .

وكانت اليمن قديما ولا تزال مشهورة بخيراتها الزراعية ، وإن لم تكن فيها أنهر بالمعنى المفهوم ، وإنما تعتمد زراعتها على سيول تروى مع الأمطار البساتين والحقول .

وإلى وفرة الحبوب والبقول والخضر في اليمن ، تنتج الوديان الجنوبية الفواكه الكثيرة ، التي تنتجها المناطق الحارة ، على حين أن البقاع الجبلية تعطى الأثمار الكثيرة الأخرى .

ولكن الخراب والبوار حاقا بجزيرة العرب منذ صدر عنها أهلها إلى الأمصار الأخرى ، مهاجرين أو فاتحين ، واتخذوا منها مواطن جديدة ، فكان من مغبة ذلك اقتحام البداوة معظم أطراف الجزيرة ، فأجذب خصبها ، وأصبحت كثرتها تعتمد حتى في تأمين قوتها على موارد غيرها ، وعلى المهاجرين من أبنائها . فضلا عن ذلك رافق العهد العثماني أحداث عالمية ، زادت فقرها على فقر ، ولا سيما تحول سبل التجارة إلى المحيط الأطلنطي ؛ فإن كشف رأس الرجاء الصالح ، أفضى إلى حرمانها تلك الموارد ، التي كانت تجنيها بقيامها مقام الوسيط بين الشرق والغرب ، وبنقل السلع المتبادلة بينهما بقوافلها وسفنها الشراعية ؛ كما أن اختراع البخار من بعد ، قضى القضاء المبرم على هذه الموارد .

وهذا ما كان يحمل الدولة العثمانية ومصر وتونس على أن ترسل كل عام الإعانات إلى أهل الحرمين ، تأمينا لمعاشهم ، وفي جملة ذلك مقادير من القمح كانت مرتبة على مصر . على أن اليمن وبعض أطراف الجزيرة استمرت تعيش بالكفاف ، مستغنية عن الواردات الأجنبية ، واستمرت تصدر البن وغيره ؛ ولكن الزراعة على وجه عام أمست في الجزيرة محدودة النطاق ، ومحصورة في بعض النواحي ، وهي مع ذلك لا تسمن ولا تغنى من جوع .

ز — الزراعة في المغرب :

قال أوغسطين برنارد Augustin Bernard : تقدر مساحة إفريقيا الشمالية ، عدا المتسع الخالي الذي يمتد شطر الجنوب بنحو مليون كيلو متر مربع . وهو يعادل تقريبا مساحتي فرنسا وأسبانيا معا ، بيد أن المساحة المثمرة

في شمالي إفريقيا هي في الواقع غير متسعة ؛ وذلك لوجود عدة مقاطعات لا تصلح للفلاحة ، لأن أراضيها صخرية ، أو لتتومات بارزة فيها ، أو لشح في أمطارها . على أن هناك منطقة ضيقة تجاور البحر ، تعتبر في الحقيقة جد ملائمة ، وأعني بها المعروفة بالتل « الجزائر » .

والواقع أن الأمصار التي تمتد في شمالي إفريقيا كانت برغم ذلك ولا تزال ، تعتمد في حياتها الاقتصادية على الفلاحة وتربية المواشي ، حتى يمكن القول إن تسعة أعشار مواردها تقوم على الفلاحة وما إليها . وكانت تستعين بإبان ازدهارها السياسي ، عمما بخلت عليها به الطبيعة ، بالنشاط في العمل والحيلة للاستثمار . ولما كانت هذه البلاد بين الأندلس والشرق الأدنى : القطرين اللذين تنافسا خلال التمدن العربي في كل مظهر من مظاهر العمران ، اقتبست عن المشرق والمغرب العربيين شيئا كثيرا من ميزاتها ، فعمرت وازدهرت زراعتها .

إن طرابلس الغرب التي أصبحت الآن قاحلة ، إلا في الناحية الشمالية الغربية منها ، كانت تسقى وقتئذ من آبار صناعية وعيون طبيعية ، فتكثر فيها الغابات والبساتين . وكانت تونس تسمى بالخضراء ، لكثرة خيراتها ، وسعة رزقها . وقد أثنى ياقوت الحموي المتوفى سنة ٦٢٦ هـ = ١٢٢٨ م الثناء الجميل على فواكهها . أما الجزائر ، وإن كانت رملية التربة ، فإن الجزء الواقع منها بين المقاطعات الجبلية اشتهر بخصبه . وكذلك مراكش التي تقسمها جبال الأطلس ثلاثة أقسام : فقسمان منها على غاية الخصب ، والقسم الثالث جبلي ومليء بالغابات .

غير أن شمالي إفريقيا منى بمفاجآت جعلته خلال حقبة طويلة ميدان حروب طاحنة ، نخرت منه في أثناء سنين معدودة ، ما عمر في أجيال ، وتضاءلت من جراء ذلك الزراعة ، اللهم إلا في بعض أمصاره التي ظلت تتمتع بشيء من الاستقرار . هذا إلى أن الحروب التي قامت فيه بين العرب والبربر ، ثم

بين بعض هؤلاء وبعض ، كادت تكون أمرا هينا حيال حملات بنى هلال وبنى سليم على أمصاره فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر . إن هذه الحملات وإن أفادت العروبة بتأييد أركانها ، والإسلام بانتشاره ، أفقرت شمالى إفريقيا ودمرت معالمه .

ويمكن أن يقال : إن العصر العثمانى فى المغرب كان عصرا إصلاحيا بالنسبة لما سبقه ، وليس ذلك لأن آل عثمان باشروا شيئا من الإصلاحات إبان سيادتهم على تلك الأمصار الواسعة ، لا ، وإنما كان هذا نتيجة لنزول جاليات من مهاجرى الأندلس فى أمصار المغرب ، عملوا على إحياء العمران ومرافقه ؛ ومن أمثلة ذلك حكم آل حفص بتونس ، فقد وصفه أرتور بليكران Arthur Pellegrin بقوله : « كان عهدا انتظمت فيه شئون الإدارة ، وروعت فيه المنافع العامة ، برغم ما رافقه من العسف والاختلال . وفى ذلك العهد أجريت بتونس أعمال الرى ، وأقيمت الينابيع فى أمهات المدن ، وأنشئ سد الباتان Al bathan فضلا عن الجسور والمرافىء ؛ كما أن ابن أبى دينار ، وهو من أبناء القرن الثامن عشر ، أطرى تونس وخيراتها فى أيامه » .

ثم قضى على المغربين الأقصى والأدنى أن يسقطا تباعا فى قبضة المستعمرين الأوربيين الذين جاءوا للاستثمار ، وكان ذلك إبان تقدم عالمى شامل ، فشاهدا بعض الإصلاحات ، وإن كان قصد المستعمرين منها خير حكوماتهم ورعاياهم ، كما نلم بذلك فيما يلى :

ح - مراكش :

دخلت مراكش فى نطاق الحماية الفرنسية قبل سنتين من الحرب العالمية الأولى ، ثم كانت الحاجة ماسة إبان الحرب إلى وسائل النقل ، فبادر الجنرال ليوتى المقيم العام وقتئذ إلى مد الخطوط الحديدية وشق الطرق ، فاستفادت

الزراعة منها فائدة كبيرة ، ولا سيما بعد أن حولت هذه الخطوط لخدمة الأعمال المدنية .

أضف إلى هذا أن تدرب المراكشين في الفلاحة على الأساليب العصرية ، وقيام المدارس الزراعية ، أديا إلى تحسين الإنتاج في دائرة واسعة النطاق ، كما أن الشركات الفرنسية التي قامت هناك في ذلك الحين بالأعمال الزراعية ، جاءت مؤسساتها نموذجا للفلاحة الحديثة .

على أن الجبوب هي أهم المزروعات المراكشية ، من حيث المساحات المزروعة ، ومن حيث قيمة الإنتاج ؛ كما أن المناجم أهم ثروة مغربية بعد الفلاحة .

ط - الجزائر :

بينما كانت فرنسا تناضل لتأمين الاستقرار في الجزائر ، كانت تلح في نفس الوقت على القيام بالمشروعات التي تؤمن لها ولشعبها أسباب الاستثمار ؛ وفضلا عن الخطوط الحديدية والأسلاك البرقية فإن عمالها هناك ، رأوا الحاجة ماسة إلى حفر الآبار الإرتوازية في الصحراء ، فجدوا في تحقيق ذلك منذ سنة ١٨٥٦ . هذا إلى أنهم عنوا عناية خاصة بالرى في منطقة التل ، عنايتهم بالتنقيب عن المعادن واستثمارها ؛ ولم يمض إلا وقت قصير ، حتى بلغت مساحة الأراضي الزراعية في التل المذكور نحو مائتي ألف هكتار ، ثم لم تقتصر الشركات الفرنسية على فلاحة هذه الناحية ، بل انتشرت في كل ناحية ، ولا سيما في السواحل ، واستعانت بالعلم والأدوات الميكانيكية ؛ كما استندت إلى المساعدات الحكومية للقبض على زمام الزراعة في تلك البلاد .

ى — تونس :

ما إن بسطت فرنسا حمايتها على تونس ، حتى انصرفت للاستثمار ، وخصوصا في الناحية الزراعية ، لأن هذه البلاد زراعية قبل كل شى آخر ؛ ولا أدل على ذلك من اتساع الأراضى الصالحة فيها للزراعة ، فهى تقدر بتسعة ملايين من الهكتارات ، وذلك من اثنى عشر مليونا ونصف مليون ، وهى جملة مساحة المملكة التونسية .

وقد تركت الإدارة الفرنسية فى مستهل عهد الحماية المجال الواسع للفرنسيين لامتلاك الأراضى التونسية ، استنادا إلى وسائلهم الخاصة . ثم لما استقرت لها الأحوال ، شرعت فى تنظيم الخطط لاستملاك تلك الأراضى بحيل ذات صيغة قانونية ، من القانون العقارى (١٨٨٥) وقانونى ١٨٩٠ و ١٩٠٣ المتعلقين بأراضى الغابات ، والأمر المختص بأراضى القبائل « ١٩٠١ » فضلا عن المرسوم الصادر فى ١٣ نوفمبر (١٨٩٨) الذى يفرض على إدارة الأوقاف العامة أن تضع كل عام تحت تصرف إدارة الاستعمار جزءا من أراضىها ، تختاره هذه الإدارة ، ولا تقل مساحته عن ألفى هكتار ، على أن يتم نقل الملكية مباشرة دون إشهار .

وفضلا عن ذلك كانت السلطة الفرنسية تضع تحت تصرف إدارة الفلاحة والاستعمار ، الأراضى التى تنزعها من أيدي العرب ، تاركة إليها توزيع تلك الأراضى الزراعية على الفرنسيين ، بأثمان صورية ومقسطة . وتسهيلا للاستملاك أنشأت صندوق الاستعمار ، وغذته تباعا بأموال كانت خزانة تونس كثيرا ماتسهم فيها . كما أن السلطة ساعدت على تأسيس البنوك الفرنسية ، لإثراض هؤلاء المستملكين .

وهكذا تسنى للمستعمرين أن يضعوا يدهم على قسم كبير من الأراضى الصالحة للزراعة ، بلغت مساحتها بمقتضى الإحصاءات الرسمية حتى سنة ١٩١٤ :

٧٥٧ و ٠٠٠ هكتار ، ثم ازدادت اتساعا بين الحربين العالميتين ، حتى أصبح كثير من الفلاحين رهن الفقر والبطالة .

ك — ليبيا :

أعلنت إيطاليا فتح ليبيا نهائيا سنة ١٩١٢ ، وأدخلتها في نطاق المستعمرات ، فاهتمت بتعبيد الطرق ، ومد الخطوط الحديدية ، تأمينا لأسباب الاستعمار ، وإرواء لغيل شعبها الذي كان يترقب بفارغ الصبر انتهاء مهمة الفتح ، للمبادرة بجشع إلى الاستثمار .

ولكن الحرب العالمية الأولى لم تلبث أن صدمت أعمالها ، ثم كانت سياسة العنف التي استعانت بها في سبيل تحقيق برامجها الاستعمارية من أسباب هجرة السكان وبوار الأعمال . وانقضى عهد آل عثمان دون أن تسجل ولاية طرابلس الغرب ، إبان الاحتلال الإيطالي أى تقدم في الحقل الزراعي .
